

ذلك ما دفعنا للقول بأن العبثية التي نعيش فيها وأفضت إلى ذلك الواقع المتري كان نتيجة منطقية لتهافت الخطاب الديني وحمق المشروع العلماني.



## العنف والتطرف الديني ومستقبل الإسلام

لقد اعتمد النهج الخطابي الدعوي الحديث على ثلاثة مناهج؛ هي المنهج النقدي، والمقارن والوصفي؛ لإثبات العمد والركائز الرئيسة التي تعبر عن جوهر الإسلام وهويته، واجتهد الدعاة في دحض الآراء الطاعنة في الإسلام؛ استناداً إلى الوقعات التاريخية والأساليب الشرعية المستمدة من القرآن والسنة وسيرة النبي، ثم راحوا يحللون بنية الثقافة الغربية ويقابلون بين سوالبها وإيجابيات الفكر الإسلامي، وأخيراً عكفوا على توضيح القيم الأصيلة المستمدة من الإسلام؛ لبناء الحضارة والمدنية، ويمكننا تلخيص متون الخطابات الدعوية التي ظهرت منذ أخريات القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين في ما يلي:

□ أن الإسلام لا يناهض العلم، ولا يحجر على المفكرين والمبدعين، ومن ثم: فهو ليس راديكالياً أو رجعياً أو شيفونياً أو متعصباً.

□ أن الإسلام يدعو إلى التجديد والتحديث، ويفصل بين الثوابت التي هي عمدة الهوية الإسلامية والمتغيرات الحضارية التي تتبدل تبعاً للسنن الكونية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم: فتح باب الاجتهاد على مصراعيه لمن لديه الدربة والدراسة بأصول الدين وضوابطها الشرعية.

- أن الإسلام أبعد ما يكون عن التحيز للعرق أو الطبقة أو الملة؛ فهو رسالة للناس كافة، من آمن بها بقناعة وحرية وإرادة وعقل فقد ظفر بحسن المقام في الدنيا وخير المأوى في الآخرة، أما من أبي؛ انتصاراً للملة أخرى فلا سبيل إليه إلا النصيح بالحكمة والموعظة الحسنة، فلا إكراه في الدين، وهو آمن مستأمن بكل حقوق المواطنة في بلاد المسلمين.
- أن البرّ والرحمة والمودة والتعاون والعدالة والتسامح والمساواة من القيم التي يحرص عليها المجتمع الإسلامي دون أدنى تعصّب للملة أو تشييع لمذهب.
- أن الدعوة للسلم والحرص عليه ومراعاة حقوق الجوار من الثواب الأخلاقية الإسلامية، فلا اعتداء ولا سلب ولا نهب، ولابغي في الحرب، ولا تمثيل ولا تنكيل، فالحرب الإسلامية المشروعة هي تلك الحرب العادلة التي تكون في صورة الدفاع عن المقاصد الشرعية.
- أن كل ما حرّمه الإسلام من مطاعم ومشارب ومسالك لا يرمي إلى حرمان الإنسان أو منعه من اللذائذ الجسدية، بل هو صون لصحته، وحرص على عفته، وضمان لاستقرار المجتمع وأمنه.
- أن الحدود الشرعية التي تبدو في عيون الأغيار شكلاً من أشكال العنف تعدّ من الروادع التي لا تطبق إلا بشروطها، وهي لا تنطبق إلا على الفاجر المعاند، بداية من حدّ السرقة والقتل العمد، ونهاية بحد الزنا والحاربة، فردع الفاجر والمعاند إن كان به شرّ فالخير الناتج عن تنفيذه أكبر وأعظم؛ وذلك ليستقيم المجتمع، ويأمن الناس من شرار المجرمين.

□ أن المرأة في كنف الإسلام لها من الحقوق والرعاية والاحترام ما لم تنله في دساتير ومواثيق العالم، أما حرص الإسلام على عفتها، فلا يرجع برغبته في سجنها أو حجبها أو الحجر عليها، بل من باب درء المفاسد، وصون لها من مطاعم الأشقياء، أما حقها في التعليم والعمل واختيار الزوج والانتفاع بالمال والنقد والاعتراض والمشاركة السياسية، كل ذلك مكفول، وأن عدم مساواتها بالرجل في الميراث مبرر بما على الرجل تجاهها من التزامات، في حين عدم وجوبها عليها.

□ أن السلطة السياسية في الإسلام مدنيّة، فلا كهنوت ولا باباويّة تنسخ الشرع، فكل ما في السياسة يخضع للتجربة العملية؛ شريطة عدم مخالفة قطعيّ الثبوت وقطعيّ الدلالة في الأمور الشرعيّة، والأمر بين المواطنين شوري، والحاكم مطاع، ولا يثار عليه إلا إذا ثبت كفره البواح، وكان في خلعه حماية للمقاصد الشرعيّة؛ شريطة ألا تتعرض البلاد أو العباد للمهلكة وإراقة الدماء.

□ أن للكتائبيّين والذميّين والأغيار كافة حقوقاً في الدولة الإسلامية؛ فلا يعتدى عليهم، أو يحقّروا، أو يضطهدوا، وأنّ على المسلمين الطاعة والامتثال لقوانين الدولة إن كانوا أقلّيّة فيها؛ فلا غدر، ولا إرهاب، ولا تأمر.

□ أن الإسلام ربط بين الجميل والجليل والحسن والخير، وعليه: فهو لا يحرمّ الفنون من موسيقى وشعر وتصوير وتمثيل ما دامت تلك الفنون لا تخرج عن نطاق الأدب والذوق الراقي، أما الفحش

والازدراء والتدني، فلا يمكن درجه ضمن الفنون الراقية، وعلى ذلك: فهو من المحرمات؛ حفاظاً على أخلاقيات المجتمع.

□ أن الدعوة المحمدية جاءت لتتمة مكارم الأخلاق، ومن ثم: باتت هي الدستور الأمثل لا للإنسانية فحسب، بل للبيئة أيضاً، فالإسلام أرفق الشرائع بالحيوان والنبات والحجر والأنهار والبحار؛ أي أرفق بالبيئة على اعتبارها نوعاً مسخرةً لخدمة من استخلفه الله على الأرض.

نقول: أين نحن من هذه المبادئ في سلوكنا وعبودنا وأقوالنا؟  
نقول: إن المجتمع الإسلامي يحتاج إلى إعادة بناء؛ تُرسى فيه الوسطية من جديد، ويُقتلع التطرف من جذوره، فلا غرو في أن تلك الجماعات المتأسلمة - وهي تلك العصابات العلمانية المجترئة - قد نقلت أبشع الصور وأساءها عن المجتمعات الإسلامية المتخلف حضارياً، والمنحط أخلاقياً.



## في حرية الفكر والتساجل والحوار يكمن العلاج

هل حرية الاعتقاد والفصل بين الثابت والمتغير من الآليات التي تمكننا من معالجة التطرف؟

إن هناك العديد من المصطلحات التي نردها دون أن نحدد معناها، ثم نطالب بها على أنها واضحة بذاتها، وحق لا يمكن إنكاره، شأن كلمة حرية، فما المقصود بها؟ فعندما نقول: حرية الاعتقاد مثلاً لا يقصد بها نقض الراسخ من ثوابت الآخرين، أو الاجترأ على المقطوع بصحته، أو التهكم على العبادات، أما دون ذلك من نقد آراء الفقهاء أو تحليل كتب التراث أو رفض